

الديمقراطية التشاركية المحلية: مقارنة مفاهيمية

سهام حروري

جامعة محمد خيضر - بسكرة

الملخص:

تعد الديمقراطية التشاركية المحلية أحد أوجه الديمقراطية المحلية. وترتبط أساسا بالحكمة الرشيدة على اعتبار أنها تهدف إلى إشراك المواطنين في رسم مختلف سياسات الدولة والابتعاد عن مركزية اتخاذ القرارات؛ لأن الديمقراطية أحد أشكال الحكم التي تركز على حكم الشعب، ولا يتأتى ذلك إلا بتوافر ضمانات تكفل حقوق المواطنة والمتمثلة في الديمقراطية ودولة الحق والقانون.

وبناء عليه، تهدف هذه الورقة البحثية استقصاء مفهوم الديمقراطية التشاركية المحلية، وتبيين الأسس التي تقوم عليها ومختلف الإجراءات والأشكال التي تتبعها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة على المستوى المحلي، والانتهااء بالمعوقات التي تعترض ذلك.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية المحلية- المشاركة- الحكمة الرشيدة- المواطنة.

Abstract :

In The participatory democracy represent as an aspect of local democracy, related mainly to the local governance, because aims to involve the citizens to set the differences policies of state, and avoiding the centralization of making decision, because the democracy represent as a form of government which bases on people governance, but that cannot be done, except the availability of guaranties ensure the citizenship rights.

The aim of this paper, is to survey the definition of local Participatory democracy, and show the bases which bases on it, and the differences of procedures and forms, which are followed for achieving objectives, on the local level, and finishing by the obstacles which could expose to.

Keywords : Local Democracy-Participation-Good Governance-Citizenship.

مقدمة :

يرتبط اشراك المواطن في الحياة السياسية بمبدأ الديمقراطية لتحقيق الحكامة المحلية التي ترتبط بالشفافية والنزاهة في إدارة الشؤون العمومية وفي كيفية صنع واتخاذ وتقييم القرارات، وهوما يضمن فعالية سيادة القانون والمسؤولية الجماعية خاصة بعد التطورات التي صاحبت المجتمعات على المستوى الثقافي والتكنولوجي، والتي أدت إلى تنامي دور المجتمع المدني باعتباره قوة منظمة ومؤثرة ليصبح المجال المحلي الإطار الأنسب للمشاركة. وبذلك يرتبط المبدأ التشاركي بعملية مراجعة التجارب الديمقراطية وتتبع عمل المؤسسات والممارسات والسياسات وتقييمها؛ لمعرفة وإدراك مواطن النجاح والاستفادة منها لاسيما ما تعلق بالقدرات التي تمكن النظام الديمقراطي من تحقيق آمال وتطلعات المجتمعات، وهو ما يدفع فرص تحقيق التنمية المستدامة.

تعد الديمقراطية التشاركية المحلية أحد أوجه الديمقراطية المحلية. وترتبط أساسا بالحكامة الرشيدة على اعتبار أنها تهدف إلى اشراك المواطنين في رسم مختلف سياسات الدولة والابتعاد عن مركزية اتخاذ القرارات؛ لأن الديمقراطية أحد أشكال الحكم التي تركز على حكم الشعب، ولا يتأت ذلك لا بتوافر ضمانات تكفل حقوق المواطنة والمتمثلة في الديمقراطية ودولة الحق والقانون.

إن الديمقراطية التشاركية جاءت لتعزيز ما حققته الديمقراطية التمثيلية من مكاسب وتعالج جوانب القصور التي تعترضها. والمجال الأصح لتطبيق المنطق التشاركي هو المجال المحلي من خلال الآليات المباشرة والفعالية. وهي مكملة للأولى بتوسيع دائرة المشاركة بداية من تشخيص القضايا وتحليلها ثم تحديد الأولويات والتخطيط والبرمجة ثم التنفيذ والتقييم. وكل هذه العمليات أصبحت تحتم اشراك المواطنين في صنع القرار المحلي واختيار المشاريع وإعداد السياسات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في إطار يعكس الأولويات والمصالح الحقيقية للمجتمع المحلي مع مراعاة كل العوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية المؤثرة.

وبناء عليه، تعمل هذه الورقة البحثية على استقصاء مفهوم الديمقراطية التشاركية المحلية من خلال العناصر

التالية:

أولاً: الديمقراطية التشاركية المحلية: التعريف والنشأة

ثانياً: أهداف وشروط قيام الديمقراطية التشاركية المحلية

ثالثاً: أشكال الديمقراطية التشاركية المحلية

رابعاً: مستويات الديمقراطية التشاركية المحلية

خامساً: آليات الديمقراطية التشاركية المحلية

سادساً: معوقات تطبيق الديمقراطية التشاركية المحلية

أولاً: الديمقراطية التشاركية المحلية: التعريف والنشأة

- تعريف الديمقراطية التشاركية المحلية:

الديمقراطية المحلية تشير إلى التأكيد على المشاركة المستمرة في المناقشات وفي شؤون الجماعة المحلية وفي ضبط السياسات المحلية، وبذلك تتعدى الديمقراطية التشاركية حق المواطنين في اختيار ممثليهم إلى حق السكان في الاعلام وفي الاستشارة والتشاور والمشاركة واتخاذ القرار.

إن الديمقراطية التشاركية المحلية تعني: " تلك التقنيات والاجراءات والسبل كالاستقصاءات ذات المصلحة العامة والاستفتاءات المحلية واجراءات التشاور في المادة العمرانية أو في مادة التهيئة الترابية ومجالس الأطفال والحكماء والمهاجرين الأحياء. الهدف المشترك هو اشراك المواطنين في اتخاذ القرار العام" (المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، ص. 10).

وعليه فهي عملية صنع القرار الجماعي الذي يرتبط بعناصر عدة مثل، التمثيل الديمقراطي، امتلاك المواطنون القوة لتقرير السياسة المقترحة والتأكيد على دور السياسة التنفيذية. الناخبون يمكنهم مراقبة أداء الساسة ببساطة عن طريق مقارنة مقترحات المواطنين مع السياسات التنفيذية الحالية. ونتيجة لذلك، فإن تصرفات السياسيين تكون مقيدة في هذا النظام من خلال تأثير المواطنون على السياسة وتحديد الأولويات الاجتماعية بشكل مباشر يتفق مع الدرجة التي يختارون بها كيفية الدخول في العملية. وبناء عليه فإن تجارب الحياة العملية للديمقراطية تتحقق بشكل أساسي في عمليات الميزانية التشاركية على مستوى المدينة (European Economic Review, 2008)، وهنا تستوجب عملية التنمية المحلية إصلاح السياسات ونظم الإدارة المحلية والبيئية بهدف تدعيم الديمقراطية والكفاءة، وهو ما يتطلب الحوار البناء بين السياسيين على المستوى المحلي وتفعيل الشراكات العامة.

ترتبط الديمقراطية التشاركية بمجموعة من المبادئ، وهي:

- حرية الرأي والتعبير للوصول إلى المعلومة

- شمولية مبدأ المشاركة؛ حيث يشمل كل الفئات الاجتماعية المهمشة مثل سكان الأحياء الفقيرة وذوي الاحتياجات الخاصة ومختلف الأعمال التي تمس كل الشرائح من شباب، نساء، أطفال ومتقاعدين

- وضع قانون يضمن المشاركة وآلياتها لإرساء المقاربة التشاركية التي تلائم الجميع

- ضمان المشاركة الكاملة والفعالة لكل مراحل القرار من الإنجاز إلى التنفيذ (تحديد الحاجات، التخطيط، التنفيذ والتقييم)

- توفير أطر المشاركة من مكان وموارد بشرية ومادية ولوجستية، الزمن المناسب والوسائل المعلوماتية

- نشر ثقافة وقيم المواطنة بما تتضمنه من واجبات وحقوق ازاء الدولة وازاء المجتمع لتحقيق المصلحة العامة

- وضع آليات لتقييم مدى نجاح المقاربة التشاركية المحلية من أجل العمل على تطويرها، ويتم قياس ذلك وفقا لمؤشرات ومقاييس كمية: تقييم عدد الاجتماعات، عدد الاستشارات، عدد المشاركين، عدد اتفاقيات الشراكة، وتقييم كيفي لنسبة مشاركة المرأة، الشباب، ذوي الاحتياجات الخاصة محاضر جلسات واعتماد الاحصائيات (الجمهورية التونسية، 2016، ص. 12).

- نشأة وعوامل ظهور الديمقراطية التشاركية:

الديمقراطية التشاركية مفهوم حديث نسبيا ظهر مع الستينات من القرن العشرين في المجال الاقتصادي؛ من خلال اتجاه بعض الشركات الأمريكية الكبرى إلى اشراك العمال في طريقة تنظيم وتسيير العمل وآليات الإنتاج، ومناقشة القضايا واتخاذ القرارات المناسبة ومتابعة تنفيذها. ثم انتقل المفهوم إلى ميدان العلوم السياسية لاسيما على المستوى المحلي باشراف المواطنين في مناقشة قضايا الشأن العام وإجراء حوارات واتخاذ قرارات سياسية بعد الرضا والاقتران ثم العمل على متابعة التنفيذ.

وتعود عوامل قيامها إلى الانتقادات الواسعة التي واجهتها الديمقراطية النيابية، وتضاءل الدور التمثيلي لتراجع مكانة المواطنين في الحياة السياسية محليا أو برلمانيا. وذلك بهدف إصلاح أنظمة الحكم؛ لأن الديمقراطية التمثيلية تشير إلى تنازل المواطنين على السيادة لصالح المنتخبين عن طريق الانتخاب لنيابتهم وتمثيلهم في ممارسة السيادة والمصالح لصعوبة تطبيق الديمقراطية المباشرة، إلا أن الممارسات الداخلية بالإضافة إلى العوامل الخارجية أدت إلى انقطاع الصلة بين الطرف الحاكم والطرف المحكوم، وتلى ذلك فقدان الثقة بين المواطنين ونوابهم والعزوف عن الانتخابات، وضعف الديمقراطية داخل الأحزاب والتركيز على المكاسب المادية والرضوخ للجهوية والاموال. وحتى في الديمقراطيات العريقة تمثل الطبقة السياسية في الدولة طبقة نبلاء تسيطر على مقاليد السلطة عن طريق تحكمها في التعيين وتقديم المرشحين.

كل ذلك أدى إلى تراجع نسب التصويت ومنه التمثيل إلى حدود 20% على المستوى العالمي. أضف إلى ذلك العولمة التي اكتسحت كل جوانب الحياة حتى القانون، وبذلك لم تعد البرلمانات مصدر التشريع إلا في نسب قليلة جدا (اقتراح قوانين) لا تتعدى 5% وفقدانها سلطة سحب الثقة من الحكومات (مراقبة النشاط) (شريط، 2008، ص. 39-44).

تحدد أزمة التمثيل المحلي من المظاهر التالية (شريط، 2008، ص. 45-46):

- 1- تدخل وغموض سلطات الجهاز التنفيذي مع الهيئة التداولية مما يؤدي إلى شخصنة السلطة في يد رئيس الجماعة المحلية
- 2- عدم استقلالية الجماعة المحلية والمجلس المنتخب عن توجيهات وتعليمات الوصاية والأجهزة الإدارية الأخرى
- 3- غياب الرقابة الشعبية للمواطنين على أعمال الجماعات المحلية

4- غياب الاعلام والاشهار حول المشاريع على المستوى المحلي ما ينعكس على غياب الحوار والنقاش العام لغياب الفضاء المناسب (قطيعة بين المنتخبين المحليين والمواطنين)

والحل يكمن في الابقاء على الديمقراطية التمثيلية مع تمكين المواطنين من المشاركة في السلطة عن طريق مجموعة آليات أهمها المجتمع المدني على اعتبار أن التجربة أثبتت أهمية مشاركة المواطنين في منافسة شؤون العامة واتخاذ القرارات إلى جانب السلطة المدنية في أمريكا وأوروبا.

بعد ذلك شهد المفهوم تطبيق أوسع على المستوى الأمريكي ثم انتقل إلى أمريكا الجنوبية سنوات السبعينات. ونجاحه في الأرجنتين والبرازيل التي شهدت تجربة رائدة في هذا المجال على مستوى مدينة مونتي بيغر Monte Alégoo. وخلال الثمانينات امتدت إلى أوروبا، ومثال ذلك إنجلترا أين عرفت باسم الديمقراطية التداولية Démocratie Délibérative، وفي ألمانيا (برلين) تعددت التسميات الديمقراطية المحلية Démocratie Local، الديمقراطية المحلية التشاركية Démocratie Local Participative أو الديمقراطية الجوارية Démocratie de proximités في فرنسا سنة 2002. ثم عرفت انتشارا على المستوى العالمي على الرغم من تعدد آليات المشاركة الشعبية (شريط، 2008، ص. ص. 39-40). إلا أنها لا تتحقق إلا إذا كانت نابعة من المجتمع وتتوافق مع القيم والنقافة المجتمعية السائدة لأن الديمقراطية المحلية والتنمية المحلية توضح ما يقابلها على المستوى الوطني.

ثانيا: أهداف وشروط قيام الديمقراطية التشاركية المحلية

- أهداف الديمقراطية التشاركية المحلية:

إن الديمقراطية التشاركية المحلية تكمل الديمقراطية التمثيلية، ويعد المستوى المحلي المستوى الأمثل لتطبيقها (التصالح بين المواطنين والسلطة). وتطبيق المبدأ التشاركي المحلي يمكن تحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

- 1- ديمقراطية الديمقراطية: وهو هدف رئيس يرمي على توسيع مجال الممارسة الديمقراطية لكي لا تنحصر فقط في المستوى التمثيلي بل تتعداه إلى الديمقراطية التشاركية. ومن خلال القرار المشترك تتغير العلاقة التي تربط الإدارة العامة بالمواطنين أين يصبح تدبير الشؤون العامة في مستوى أفقي في إطار الشراكة وليس في مستوى عمودي في إطار الهرمية. وهذا ما يطلق عليه بتجذير الديمقراطية
- 2- ترشيد النفقات وتحسين جودة المرافق العمومية: هذا الأمر يرتبط أساسا بحسن استغلال الموارد العمومية. ومن خلال اشراك المواطنين في تحديد النفقات كونهم الطرف المستغل للمرافق العمومية، وهنا القرار المشترك يساعد على ضمان شفافية الميزانية وشفافية الأمور المالية (المملكة الأردنية، وزارة الداخلية، 2015، ص 11).

3- تحسين إدارة الشؤون المحلية لأن الإدارة الأفضل هي الأقرب من خلال تحسين طرق اتخاذ القرار، وتفادي النزاعات وتبني النموذج العقلاني في الحلول المقترحة، ومن هذه الزاوية يمكن للديمقراطية التشاركية أن تسهم في تحقيق الحكامة.

4- تبني التماسك الاجتماعي أو ما يطلق عليه بناء الرابط الاجتماعي من خلال إشراك السكان في منطقة معينة وهو ما يعلم المسؤولية الجماعية انطلاقاً من العلاقات المختلفة بين مختلف الشرائح الاجتماعية من السكان والإدارات العمومية التي ينتج عنها ربط وإعادة ربط الفاعلين، وهذا ما يسمح للأشخاص البعيدين كثيراً عن المواطن من الوصول إليها، ومن ثم ممارستها في أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى وجود حد أدنى من الثقة بين السكان والمنتخبين المحليين الأمر الذي يسمح بحصولهم على الشرعية.

5- تعليم المواطن وحقوق آلية الانخراط والمشاركة لكن شرط توفر فيهم القدرة على صياغة الرأي الجماعي وفق مصالحه الخاصة حيث يكون أكثر من نائب وأقل من صانع القرار (المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، ص. ص. 12-13).

إن تفعيل الديمقراطية بشكل عام أساسه مواطن فاعلة ومطلعة على مجريات الحياة، وجمهور فاعل له القدرة على التحري والبحث عن الحلول الناجمة لمختلف المشاكل والانشغالات التي تمه على حد تعبير جون ديوي John Dewey (برابح، 2012، ص 107) على اعتبار أن مشاركة المواطن في إدارة الشؤون المحلية تحظى بأهمية كبرى لارتباطها بانشغالاته اليومية لا سيما وأن الجماعات المحلية لها صلاحيات واسعة في مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. ويمكن للمواطن القيام بدور رئيس في اختيار المشاريع التي تعبر عن أولويات المجتمع المحلي مع تحقيقها في إطار ترشيد الإنفاق العام (برابح، 2012، ص 106)

- شروط قيام الديمقراطية التشاركية المحلية:

إن الديمقراطية التشاركية ممكنة التطبيق في مجتمع تتوفر فيه مجموعة من الشروط، وهي:

1- وجود مجتمع مدني مهيكّل ومنظم ومستقل في التمثيل؛ حيث أن مؤسسات المجتمع المدني تكتسب قوتها من كونها مجموعة مؤسسات تستطيع إيجاد مناخ للتعاون والمشاركة بفاعلية في مجريات الواقع المحلي والمجتمعي، ومثال ذلك النقابات العمالية والمهنية ورجال الأعمال والغرف التجارية والصناعية ومنظمات حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية التي تعمل على مواجهة مختلف المخاطر والتحديات التي تواجه المواطنين، مع العمل على تلبية حاجياتهم وحل مختلف مشاكلهم (المعيني وأبو زيد، 2012، ص. 43).

يلعب المجتمع المدني دور الوسيط بين الدولة التي تكفل الحقوق والمواطنين أصحاب الحقوق عن طريق استخدام عدة أدوات وهي: الاقتراح الضغط، الدفاع والمناصرة والتمكين المعرفي لزيادة الوعي السياسي. ويتحدد ذلك من خلال مجموعة الوظائف التي يقوم بها، والتي تتمثل فيما يلي (شقيّر و فراوس، 2014، ص. ص. 56-57):

*تجميع المصالح: بلورة مواقف جماعية ناتجة عن القضايا والتحديات التي تواجه الأعضاء، والتحرك الجماعي لحل المشاكل وضمان المصالح.

*التربية على القيم: تعليم المبادئ والقيم التي التف حولها الأعضاء مثل التضامن والمبادئ وقبول الرأي الآخر

*تحسين الأوضاع الاقتصادية: توفير الفرص لممارسة النشاطات التي تؤدي إلى زيادة الدخل

*بناء القيادات أو التمكين: اعداد قيادات جديدة تضمن استمرارية عمل المؤسسات (النقابات، الجمعيات، والمنظمات الشبابية والنسائية)

*اشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية: بهدف إرساء ثقافة الإدارة السلمية للخلافات في ظل قيم التسامح والتعاون مع الالتزام بالمحاسبة والشفافية (المبادرة وثقافة بناء المؤسسات).

2-الاعلام المستقل الكاف والمتنوع للمواطنين لمعرفةهم بالشأن العام

3-ديمومة وفعالية وسائل الاتصال للمشاركة وايصال الآراء

4-الإطار القانوني المرتكز على ضرورة اشراك المواطنين والمناقشة والمشاركة في اتخاذ القرارات.

مما سبق يتضح بان الديمقراطية التشاركية المحلية تمثل حجر الأساس للمواطنة الحديثة التي تسمح للممارسة الديمقراطية المباشرة بدرجة تمكن من إيصال أصوات المواطنين من جهة، ومن جهة ثانية تسهم في قيام ثقافة سياسية تحقق نجاعة وفعالية الديمقراطية تطبيقاً لمبدأ صناعة القرار من طرف الشعب.

ثالثاً: أشكال الديمقراطية التشاركية المحلية

تأخذ الديمقراطية التشاركية المحلية طابع تلقائي وطابع مؤسسي حيث يمكن أن تكون من القاعدة أي من طرف المواطنين بصورة مباشرة، أو في شكل تصاعدي Botton-up وهنا يمكن كذلك أن يكون بطلب من المسؤولين السياسيين هنا تأخذ طابع تنازلي. وفي المشاركة المؤسساتية أيضاً يمكن التمييز بين نموذجين (المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، ص. 10):

*النموذج الهرمي: تدخل السلطات المحلية الفوقي في عرض المشاريع على المستشارين بهدف اعلام المواطنين أو استشارة السكان أو تتعدى ذلك إلى التشاور الذي يتطلب تبادل الآراء والحوار بين مختلف الأطراف المعنية بالمسألة المطروحة.

*النموذج التفاوضي: المشروع يكون ثمرة مفاوضات جديدة ناتج بصورة جماعية من قبل كل المشاركين، ويتم تأخير هؤلاء بشكل يسمح لهم بالوصول لتبني ثقافة تشاركية موحدة حيث المساهمون في المسار التشاركي من جمهور له خصائص متنوعة، ويتوقف ذلك على نوع المسألة المطروحة أو موضوع التبعة؛ قد يشمل المواطنون فقط بصورة فردية أو ممثلي المجتمع المدني المنظم أو جماعات المصالح أو الخبراء.

تتطلب الديمقراطية التشاركية المحلية الحكومة الرشيدة المحلية، والتي تعني: "مجموعة المؤسسات والآليات والمسارات التي تسمح للمواطنين ومجموعات المواطنين بالتعبير عن اهتماماتهم واحتياجاتهم وبفض خلافتهم وبممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي" (المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، ص. 11). ويتحدد ذلك من المؤشرات التالية (المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، ص. 12):

- المشاركة في اتخاذ القرار المحلي من طرف السكان (الشراكة مع كل الفاعلين)
 - شفافية المعلومة أو تعميمها
 - كفاءة السلطات المحلية في تحقيق الأهداف التنموية وفي التصرف في الموارد العمومية
 - الانصاف الذي يعني بأن الكل متساوون أمام القانون
 - رفع نسبة مشاركة النساء في الحياة السياسية، وتنمية الوعي بأهمية حقوق المرأة (النوع الاجتماعي)
- ويقترن ذلك بالحكومة المفتوحة التي تستند إلى التكنولوجيا الحديثة المستعملة للوصول إلى المعلومة، وإمكانية تعدي ذلك إلى التفاعل بين السلطات والمواطنين ومثال ذلك ما تعتمده تونس. كما أن دستور الجزائر لسنة 2016 نص على الديمقراطية التشاركية واللامركزية؛ وذلك في المادة 15: "تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية. المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية. وتشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية" (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ص. 10). كما جاء في المادة 17 "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية" (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، نفس الصفحة)، وذلك من أجل:

- تحسين الشفافية في القرارات السياسية والتسيير المالي
 - أن نقول ما الذي سنفعله وكيف سنفعل ذلك والوسائل التي تسخر لذلك
 - تحسين علاقة الثقة بين المواطنين والسلطات المحلية، وبالتالي مصادقية الأهداف.
 - تعزيز المواطنة النشطة ووعيهم بالقيود والمعوقات وجعلهم جزء من القرار.
 - تسهيل الحوار وحل النزاعات بين السلطات والمجتمع المدني.
 - تحسين تسيير المدينة.
- تقاسم مسؤوليات التنمية المحلية الحضرية على أنها مسؤولية الجميع (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ص.

(26)

رابعا: مستويات الديمقراطية التشاركية المحلية:

تتعدد مستويات الديمقراطية التشاركية المحلية لاختلاف الأداة التي تم اختيارها، وفي هذا الصدد يمكن تمييز بين أربعة مستويات وهي: الإعلام، الاستشارة، التشاور واتخاذ القرار

1- الاعلام: وضع المعلومات المتعلقة بتسيير الشؤون المحلية على ذمة العموم، لان الاعلام هو الأول مرحلة في العمل التشاركي. والهدف من ذلك هو اعلام المواطنين بالقرارات المتخذة لأنها تتعلق بالشأن المحلي والمصلحة العامة

2- الاستشارة: إن عملية اعلام المواطنين بمشاريع محددة يتطلب آراءهم بصورة مسبقة من أجل اقرار القرار أو ابطاله من أجل معرفة توجهات المواطنين مع ابلاغهم نتائج الاستشارة، واحتفاظ المجلس البلدي بسلطة القرار لأنها ليست ملزمة بالأخذ بآراء المواطنين.

3- التشاور: الحوار مع السكان بخصوص قرار ومشروع يجب اتخاذه وسماع آراءهم في فضاء ملائم، وفي هذا المستوى يمكن اجبار السلطة على اتخاذ القرار وفقا لآرائهم بما يدرج المواطنين بشكل مباشر وأكثر فعالية

4- المشاركة في اتخاذ القرار: قرارات مشتركة حول مسائل ورهانات سياسية محلية. وهنا يتم العمل بآليات الديمقراطية المباشرة، وذلك وفق إحدى الطريقتين:

*الشراكة: التي تعني الاعداد المشترك لمشروع معين، واشراك المواطنون ذوي الخبرة الفنية في التنفيذ
*التفويض: تنازل السلطة المحلية عن جزء من سلطتها للمواطنين وقبولها القرارات التي تتخذ من طرفهم
(المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، 2014، ص. ص. 24-25)

إن هذه المستويات الأربعة تعمل بشكل متكامل، إلا أنه على المستوى العملي غالبا ما تنحصر في الاعلام والاستشارة وفي أحسن الحالات التشاور واستثناء القرار المشترك. ويرتبط نجاح عملية اشراك المواطن بتنفيذ التربية على المواطنة؛ لأن هذه الأخيرة ترتبط بالديمقراطية وتضمن مشاركة المواطنين بشكل فعال وأكثر وعيا بالواجبات تجاه المجتمع الذي ينتمون إليه ويعيشون فيه في ظل احترام الآخرين وبذلك كل اشكال العنف والكرهية. وتتجسد التربية المواطنة من خلال ثلاث مراحل وهي: التحسيس، الانخراط، والمشاركة الواعية؛ ففي المرحلة الأولى يتم التحسيس بالقضايا التي تم المجتمع ومعرفة مختلف التشريعات والحقوق والقيم التي تحكمها، وفي مرحلة الانخراط تتحدد الاتجاهات والميولات لدى المواطنين والتفاعل معها حسب المجالات سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية، وأخيرا تأتي المشاركة الفعالة أين يتجسد الفعل المباشر (دليل المشاركة المواطنة للشباب بسلا، 2015، ص15).

خامسا: آليات الديمقراطية التشاركية المحلية

تختلف آليات الديمقراطية التشاركية باختلاف الدول وحتى المدن؛ وذلك بما يراعي نوعية نظام الحكم وخصوصية المدن ومن بين الآليات المتبعة ما يلي (شريط، 2008، ص. ص. 48-49):

-مجالس الأحياء: وهي مجالس تجمع سكان الأحياء في المدن حول المسائل التي تمهمهم على سبيل المثال الاستثمار المحلي النقل، النظافة، توزيع المياه، التعليم ومختلف الشؤون الاجتماعية. وانطلاقا من هذه المسائل تعقد المجالس للمناقشة واقتراح حلول في شكل برامج، ثم مشاركة السلطات المختصة في اتخاذ القرار. ومثال ذلك صدور قانون في فرنسا سنة 2002 يقضي بالزامية هذه المجالس في المدن التي يتجاوز عدد سكانها 20 ألف ساكن، مع ضرورة توفير المقرات والوسائل المادية وميزانية التسيير.

- مجالس الشباب: تشكل على مستوى المدن، وعلى المستوى القطاعي مثل المعاهد والجامعات الكبرى
- ورشات السكان: خاصة بالمستفيدين من المرافق والاجتماع للمناقشة والتحاور يتعلق بالمستوى العملي
- ندوات المواطنين: تم العمل بهذه الآلية لأول مرة في الدانمارك، من خلال لقاء عدد من المواطنين في نقاش مباشر مع الخبراء بعد التحضير الدقيق للندوة ، ومن ثم يتم اصدار تقرير يحتوي القرارات والتوصيات التي خرجت بها الندوة.
- النقاش العام: تتبعها معظم الدول، يتعلق أساسا بمناقشة القضايا السياسية الهامة
- شبكات الأنترنت المحلية: تتواجد في الأحياء وترتبط السكان بالمصالح والمرافق العامة، وهي أداة حوار دائم. وهنا على المصالح وضع مواقع تحوي انشطتها تحت تصرف المواطنين.
- هذا بالإضافة إلى آليات أخرى مثل (المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، ص. ص. 16-19):
- تقديم العرائض: وهي آلية منصوص عليها في بعض الدساتير ومثال ذلك فرنسا، المغرب والبرتغال
- الاستقصاء العمومي: آلية استشارية واسعة الانتشار، الهدف منها هو ضمان الاعلام والمشاركة. تعمل بها فرنسا، بلجيكا وألمانيا
- الميزانية التشاركية: تم استحداثها لأول مرة في البرازيل في نهاية الثمانينات، وحققت نجاحات كثيرة لذلك عرفت انتشارا واسعا حيث وضعت بلدية روزاريو الأرجنتينية ميزانية تشاركية سنة 2003 تتعلق بالمرأة مكنت من تمويل مشاريع هادفة لتحسين وضعية المرأة مثل: حملات الوقاية من نقص المناعة المكتسبة والعنف الأسري.
- الاستفتاء المحلي: وهو استفتاء استشاري يطبق على مستوى واسع لمعرفة رأي السكان لكنه غير ملزم للهيئات المحلية، ومن بين الدول التي تأخذ به بلجيكا والدانمارك.
- تضمن الديمقراطية التشاركية الدور الكبير للمواطنين في المشاركة في عملية صنع القرار ومراقبة المنتخبين والأجهزة التنفيذية. ومن خلال ذلك يمكن تقديم وطرح أفكار جديدة وجادة تترجم مطالب المواطنين في شتى المجالات، وهو ما يؤدي إلى تفادي الاحتجاجات خاصة وأن المطالبات المشروعة، ويتم استيعاب ذلك وفق آليات الديمقراطية التشاركية داخل النظام، وهذا ما يعبر عن إعادة صياغة العلاقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع عن طريق المبادرات الشعبية التي سمحت بالمشاركات الواسعة للمواطنين وأصبحت جزءا من صنع السياسة العامة.
- وتعد الموازنة التشاركية للإدارة المحلية التي تركز على الإنفاق العام على المرافق والخدمات العامة في الدولة والتفاوض من أجلها مع النواب في المجلس المحلي للمدينة ورئيسها، ومراقبة الأداء وتقييم السياسات العامة، وكمثال على ذلك يعمل صناع القرار في أوروبا الشمالية لاسيما الدنمارك على التشاور المكثف مع مختلف الأطراف المجتمعية المعنية بالقرار بهدف ضمان جودة السياسة العامة والحصول على رضى وقبول الشعب (محسن، 2012، ص 5)

سادسا: معوقات تطبيق الديمقراطية التشاركية المحلية

يعترض تطبيق الديمقراطية التشاركية المحلية العديد من المعوقات يمكن إجمالها فيما يلي:

- ضعف البعد السياسي في القضايا والانشغالات التي تطرح على المواطنين، والتي تغلب عليها الطابع السري والاهتمام الضيق على حساب المسائل السياسية
- ضعف آليات المشاركة، وهوما ينعكس على عدم المشاركة في اتخاذ القرار بشكل حاسم.
- ضعف الوسائل والأطر المنظمة للديمقراطية التشاركية المحلية لبقائها تحت سلطة المؤسسة الرسمية التقليدية على المستوى المحلي، مما يجعل آليات المشاركة استشارية فقط
- ضعف المجتمع المدني لافتقاده لصفة الاستقلالية والتماسك الحقيقي
- المواقف السياسية من الديمقراطية التشاركية أين يعتبر بعض المنتخبين المحليين آليات الديمقراطية التشاركية معرقة لنشاطهم ومنافسة لهم؛ لأن مصالحهم تتحقق أفضل في ظل غياب الأطر الديمقراطية، بخلاف هؤلاء يرى البعض الآخر مدى أهمية هذه الآليات في القيام بمهامهم لتوفيرها أدوات الاتصال مع المواطنين واضفاء الشرعية على أعمالهم والضمان لمستقبلهم السياسي (شريط، 2008، ص. ص. 49-52).
- ضعف الموارد المادية والبشرية لدى السلطات المحلية من أجل القيام بوظائفها في إطار اللامركزية، كما أن الثقافة التنظيمية للجماعات المحلية المبنية على المركزية والسلطوية في بعض الحالات قد لا تأخذ بعين الاعتبار دور الفواعل الاجتماعيين في الأنشطة العمومية المحلية إلا في جانب ضيق فقط نتيجة عدم تعودها على الإطار الجديد للديمقراطية.
- سوء توظيف الديمقراطية التشاركية من طرف المسؤولية السياسيين لدعم مشروعاتهم، وهذا ما يؤدي إلى التصاعد الشديد لسوء استغلال الآليات التشاركية من طرف السلطات العمومية المحلية من خلال تطويع الاجراءات التشاركية لعمليات الاتصال والتعبئة والرقابة، واضفاء الشرعية على الخدمات أو حتى العمل على السيطرة على الآليات التشاركية لاستبعاد بعض الناشطين في المجتمع المدني مثل الجمعيات لتفادي الاحتجاجات (المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، ص. 13).

الخلاصة:

مما سبق، يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية تؤدي إلى قيام دولة مدنية مبنية على سيادة الشعب، وضمان حق المواطنة في ظل اتباع اللامركزية التي تتجسد في الجماعات المحلية، التي تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية وحرية إدارة وتسيير الشأن العام.

إن المشاركة المدنية في تسيير الشأن العام تضمن التفاعل والتكامل مع المؤسسات التمثيلية. وتجعل اتخاذ القرار تمثيلا وصنعه تشاركيا وفق معايير احترام المسؤوليات. ولن يتأت ذلك إلا بإتاحة المعلومة لكل المواطنين من طرف السلطات العامة والمجالس المنتخبة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني

كما أن آليات الديمقراطية التشاركية التي تعتمد على الحكامة تضمن المشاركة الأوسع للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في اعداد المخططات والبرامج بعد التشخيص والتخطيط لها واتخاذ القرارات ثم تتبع عملية التنفيذ والتقييم والمتابعة التي من شأنها تقوية الديمقراطية، أين يتم التركيز على البعد الأقصى في الشراكة وإدارة شؤون العامة مسؤولية الجميع، وهو ما يطلق عليه بتجديد الديمقراطية.

أضف إلى ذلك أن الديمقراطية التشاركية تعمل على تقوية العلاقة بين المواطنين والسلطات المحلية من خلال ضمان النفاذ إلى المعلومة وفعالية السياسات العامة، والعمل في إطار الحوار والمسؤولية المشتركة، وتفعيل المساءلة والمحاسبة مع رفع قدرات التسيير والتزام كل الأطراف بالحكامة. وكل ذلك يحقق أهم مبادئ الديمقراطية وهو ثقة المواطن في المؤسسات المحلية وتقوية المواطنة المحلية أين تتحسن الثقافة المدنية ويرتفع حس المسؤولية في التعاون من أجل تحقيق التنمية المحلية في ظل الحكامة المفتوحة أي بناء مجتمع يعمل بمبدأ روح الجماعة، وهو ما يسهم في إيجاد حكومات فاعلة تعمل وفق الحكمة الجماعية وتعزيز الرفاه الاجتماعي.

* قائمة المراجع :

أولاً: باللغة العربية

الكتب والدراسات:

- المعيني محمد كامل، أبو زيد أحمد محمد، دور وسائل الاعلام الجديد في تفعيل المشاركة المجتمعية في مؤلف: دور الاعلام وتكنولوجيا المعلومات في دعم الديمقراطية وحرية التعبير، (القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2012).

- محسن حبيبة، تحديات بناء نظام ديمقراطي في مصر، نحو ديمقراطية أكثر تشاركية، (القاهرة، روافد للنشر والتوزيع، 2012).

المجلات:

- براهيم عبد المجيد، الديمقراطية التشاركية، مجلة القانون، المجتمع والسلطة. 2012.

- شريط الأمين، الديمقراطية التشاركية: الأسس والآفاق، مجلة الوسيط، العدد الخامس، 2008.

المواقع الالكترونية:

- المملكة الأردنية، وزارة الداخلية، الحكامة التشاركية المحلية: القرار المشترك نموذج آلية الميزانية التشاركية، المديرية العامة للجماعات المحلية، 2015. متحصل عليه: www.pncl.gov.m/guide

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، دليل تكويني برنامج دعم المشاركة السياسية الفعالة والمستدامة للمرأة في المجالس المنتخبة المحلية، متحصل عليه من: AR-guide-07-03-18-final.pdf، تاريخ تصفح الموقع: 10-02-2019.

- الجمهورية التونسية (29 أكتوبر، 2016). السلطة المحلية والديمقراطية التشاركية، البرنامج السنوي للاستثمار البلدي التشاركي لسنة 2017، بلدية بوعرادة. متحصل عليه: www.commune-bouarada.gov.tn

- دليل المشاركة المواطنة للشباب بسلا: المرتكزات وآليات الترافع، (2015)، متحصل عليه: www.fes.org.m

- شقير، ح و فراوس، ي (2014). الشباب والمواطنة الفعالة، صندوق الأمم المتحدة للسكان. متحصل عليه: www.cawtarclearinghouse.org

- المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.. متحصل عليه: www.democrasy-reporting.org، تاريخ تصفح الموقع: 20-02-2019.

- المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، (2014). الديمقراطية المحلية ومشاركة المواطنين في العمل البلدي تونس، برلين، متحصل عليه: www.cmimarseille.org

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- European Economic Review, 2008.
www.elsevier.com/locate/eer